خرجت دول من رحم العدم والفقر إلى آفاق واسعة من التطور والثراء وذلك بفضل التخطيط السليم الذي اعتمد في جانب كبير منه على التركيز على تقنية المعلومات.. وفي بلادنا جاءت الرؤية الصائبة بتعزيز الازدهار الموجود أصلاً وترسيخه بملاحقة تطورات العصر وإيجاد قاعدة علمية تعتمد تقنيات الحاسوب بوسائل عدة لعل أبرزها حالياً «مشروع عبدالله بن عبدالعزيز وأبنائه الطلبة للحاسب الآلي» وهو المشروع المعروف اختصاراً باسم برنامج (وطني).

مشروع عبدالله بن عبدالعزيز وأبنائه الطلبة للحاسب الآلي

نقلة نوعية لقطاع التعليم تواكب تقنيات العصر

وبحمد الله وتوفيقه تيسرت انطلاقة ذلك المشروع الطموح الذي يستهدف إدخال الحاسب الآلي في مدارس وزارة المعارف لدواعي ضرورية تأخذ في الحسبان المعطيات المحلية وحركة العالم من حولنا بغثها وسمينها وهي حركة لاتفسح مجالاً لغير المتفوقين وأصحاب الريادات المتميزة التي تضاف إلى ذخيرة العلم والتطور الإنساني .. «فنحن في عصر يستنطق كل متحرك وثابت ويحمل في أحشائه ذرائع مختلفة اللون والطعم والرائحة لا تجانس بينها بالفكر ولا اتحاد بين معطياتها». حسبما قال صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني راعي هذا المشروع وذلك في خطاب له إلى معالي وزير المعارف وهو يحثه على المضي قدماً في المشروع موضحاً الظروف التي تحتم تكريس التطور العلمي... وقال سموه أيضاً مشيراً إلى الأوضاع في عصرنا الراهن بل إنه خليط من المتناقضات السلبية والإيجابية، التي تحتم على كل أمة مدركة لأهمية الأجيال القادمة وتأثيرها على المسار الوطني أن تنهض في محاولات جادة وحثيثة لاعاقة كل غث لايسمن ولايغني ودفع لكل فائدة.

نحن في المملكة العربية السعودية شعباً وحكومة أحوج إليها في زمن التقنية وعلومها.»

ويذكر أن سمو ولي العهد أبدى اهتمامه بالمشروع منذ تسلمه الاقتراح المقدم من معالي وزير المعارف بشأنه وقدم سموه تبرعاً قدره عشرة ملايين ريال ليبدأ منه للمشروع كما تكفل يتبنى ٣٠٠ طالب سنوياً طيلة مدة دراستهم مفتتحاً بذلك أحد برامج تمويل المشروع وهو برنامج«رعاية طالب علم» ونبه سموه إلى ضرورة التعامل الواعي مع حقائق العصر قائلاً «فلنأخذ عنها كل نافع ينقصه ولنزدري بأخلاقنا وقيمنا وقبل ذلك إيماننا بالله كل دخيل عليها وعلينا، ولننهل من معين العلم صفو المشرب خدمة لديننا وأمتنا، وليكن ذلك حاجة لا ترف، فالأمم تقاس مكانتها بالعطاء الذي يؤثر ويغير ويحدث، وما أجمل ذلك إذا جاء متسقاً ونابعاً من نقاء ديننا وأصالة أخلاقنا.

هذه الكلمات المضيئة ثمنت بوضوح الحزم على اللحاق بالآخرين وتحقيق الريادة من خلال الاختيار لما تموج به الساحة العالمية من مستحدثات وتطورات على أن يكون الاختيار نابعاً من معتقدنا الأساسي ديننا الإسلامي الحنيف.

وقد حدد معالي وزير المعارف الدكتور محمد بن أحمد الرشيد آليات ووسائل تحقيق أهداف المشروع وهي تعميم استخدام الحاسب الآلي لدعم المنهج التعليمي باستخدام تقنية العصر وجعلها أداة تعليمية مرتبطة بشبكة متكاملة وتوسيع قاعدة استخدام الحاسب الآلي لتشمل مراحل التعليم كافة وتأهيل جيل ناشئ متمكن من هذه التقنية قادر على مسايرة العصر وتلبية احتياجاته وتوسيع دائرة المعرفة بالوقوف على المعارف والاكتشافات في الدول الأخرى عن طريق شبكة تعليمية متطورة في ثلاث مراحل:

– سمو ولي العهد

المرحلة الأولى:

يذكر أن المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع بدأت في ١٤٢١/٢/٢٨هـ وسيتم الانتهاء منها بمشيئة الله في ١٤٢١/٦/١٧هـ.. وتتناول هذه المرحلة: الدراسات والاستقصاء والتجارب. يقول المهندس عبدالله الدبيخي المدير الفني للمشروع: إنه يمكن أن يتزامن تنفيذ العديد من الخطوات في ذات الوقت أي عدم الانتظار لبدء بناء الشبكة لحين الانتهاء من الدراسات مشيراً إلى مزايا تنفيذ شبكات «الإنترنت» الشاملة مثل مرونتها العالية وسرعته وسهولة التعديل في أي وقت. وتشمل المرحلة الأولى أيضاً تحديد ووصف مكونات الشبكة المعلوماتية للمشروع والخدمات التي تقدمها ووضع مواصفاتها الفنية.

المرحلة الثانية:

وتبدأ من ١٤٢١/٦/١٨هـ إلى ١٤٢٢/٦/٢٢هـ) وهي مرحلة التنفيذ وتشمل تطوير الآليات وأساليب التحفيز الكفيلة باستمرار ارتباط المستفيدين من الشبكة بها، وابتكار السبل

التي تجعل الشبكة أداة أساسية من أدوات التعليم إلى جانب وضع آلية تصميم المواقع للمدارس والبدء بإدخال معلومات المناهج والبيانات والنماذج الخاصة بالمؤسسات التعليمية.

المرحلة الثالثة:

وتختص بالمتابعة والتحديث والتشغيل والاستمرار في تفعيل دور الشبكة وتوسيع قاعدة الاستفادة منها إلى جانب تحديد إجراءات الصيانة فضلاً عن متابعة الحصول على البيانات وتحديثها ومتابعة المشتركين بالشبكة والتحقق من توفير الخدمة لهم بشكل مستمر وجيد.

** مثل هذا المشروع ليس غريباً على بلادنا وينسجم مع القناعة السائدة للارتقاء بمختلف القطاعات وبالذات تلك التي تتصل بالتعليم الذي يغطي كافة أنحاء البلاد من خلال ٢١٠٠٠ مدرسة وحيث يتجاوز منسوبو التعليم نسبة ٥٠٪ من جميع منسوبي الدولة وحيث تخصص ربع موازنة الدولة للتعليم.. ووفقاً لذلك فمن الطبيعي أن يتواصل العطاء بما في ذلك الإنفاق الهائل لضمان مواكبة عصر تتسارع نقلاته الكبرى التي لا مناص من اللحاق بها أو بالأحرى التقدم عليها طالما ظل العزم قائماً على احتلال المكانة المرموقة بين الأمم.. وفي هذا المقام يرى الدكتور محمد بن أحمد الرشيد أنه لايكفي أن نكون متمكنين فقط من التقنية وإنما أيضاً منتجون لها - وقال: «إذا استطعنا تنفيذ المشروع بالطريقة التي نسير عليها فاعتقد أن بلادنا سيكون لها إسهام في تجارة المعلومات يعادل مايسهم به إنتاجنا من النفط».

وحقيقة الأمر أن تجارة المعلومات باتت تشكل اليوم نسبة مقدرة في مجمل حركة الاقتصاد العالمي وأن الدول التي تمكنت منها أخذت تعرف طريقها إلى الازدهار والتطور.. فالهند المصنفة ضمن منظومة العالم الثالث أصبحت مصدراً مهماً للكوادر العاملة في مجال المعلوماتية وقد لفت النظر مؤخراً سعي ألمانيا - الدولة الصناعية الكبرى- لاستقدام المهندسين الهنود في هذا المجال علاوة على مايحققه هؤلاء المهندسون من أوضاع متميزة مالياً وتقنياً حتى في مهد التقنية بالولايات المتحد وبريطانيا ومايعود على بلادهم نتيجة لذلك.

والكلام نفسه ينطبق بدرجات متفاوتة على دول عديدة في جنوب شرقي آسيا مثل تايوان وهونج كونج وغيرهما.. وهي انتشلت انتشلت أنفسها من وهدة التخلف والفقر بالاستثمار في مجال تعليم المعلوماتية وإنتاج البرامج وهي تعيش اليوم تطوراً مرموقاً وبعضها نظم بازدهار واضح.. وكل ذلك قام على أساس خطط مسبقة في التعليم تركزت على هذا الجانب.

(التمويل)

والفرصة في المملكة أكثر من مواتية لتحقيق القفزات الكبرى حيث البنيات الأساسية التعليمية المتطورة إلى جانب ميزة ثروة النفط فضلاً عن الاستثمارات الهائلة للقطاع الخاص في الصناعة والخدمات والزراعة ما يجعل توفير الأموال اللازمة مسألة في حيز الإمكان.. ومع ذلك فإن المشروع كما- قال وزير المعارف- هو مشروع القطاع الخاص وهو أيضاً مشروع كل الحادبين على إنجاز النقلات الكبرى من خلال تقديم الدعم المادي.

غير أن المشروع لم يغفل عن وضع منهج واضح للتمويل حدده مديره المهندس تركي الشمالي في مبدأين أولهما الاستفادة من المشروعات القائمة بتوظيف ماتم إنجازه في المجالات التي تتصل بالحاسب الآلي بما في ذلك الشبكات الداخلية التي تم تنفيذها في بعض الإدارات التعليمية إلى جانب معامل الحاسب الآلي أو البرامج التي جرى تصميمها مثل برنامج «معارف» المطبق حالياً.

والمبدأ الثاني هو تبادل المنفعة بين المشروع والقطاع الخاص وهذا أمر مأخوذ به بكثرة في مثل هذه المشروعات حيث تساهم الشركات المنفذة للشبكة أو جزء منها في دعم المشروع من خلال تجهيز المعامل أو إعطاء خصومات خاصة إلى ذلك فهناك برامج للتمويل يتم تصميمها لإشراك الشركات ورجال الأعمال في دعم البرامج الحالية مثل «برنامج رعاية طالب» الذي تقوم فكرته على مشاركة أفراد المجتمع بمبلغ مقطوع يدفع مرة واحدة وبذلك يكون المتبرع مشاركاً في مشروع «وطني» ويتمثل ذلك في تحمل تكلفة توفير تقنية المعلومات للطالب بواسطة شبكة المعرفة التعليمية واتصاله الدائم بها وتبلغ تكلفة رعاية الطالب الواحد ٩٠٠ ريال وهناك برنامج «لوحة وطني» وهو يحقق في الوقت نفسه هدفي تجميل البيئة المدرسية ودعم المشروع بإقامة مسابقة للفنانين التشكيليين تسفر عن اختيار ٢٠ لوحة يتم تحويلها إلى جداريات بالمدارس ويرعى رجال الأعمال هذه الأعمال مقابل مبلغ مقطوع لفترة خمس سنوات وقد تم الإعلان عن ذلك.. ويوجد أيضاً برنامج «وطني للتسوق» ويقوم على أساس الترويج لمنتجات التجار مقابل الحصول على دخل مادي لصالح المشروع ويتضمن ذلك إقامة مسابقات مختلفة ومعارض.

تبقى أخيراً الأهمية المتعاظمة لهذا المشروع وضرورة إسهام الجميع فيه... ولعلنا نشير هنا إلى كلمات سمو ولي العهد إلى وزير المعارف بشأن أهمية دعم المشروع حيث قال سموه «إن من واجبي أن أسير معكم عضداً بعضد نحو بناء أمةحديثةماعرفت في تاريخها أن تطأطئ برأسها ذلة أو هواناً فليحمل كل منا دوره مع واجبه دون تقليل أو تهميش».. وهكذا تظل الأبواب مفتوحة لوضع لبنات أخرى في صرح بنائنا الحضاري بما يزيده قوة ومنعة وتألقاً بنور العلم والعلماء وبالإشراقات المضيئة لجهود الخيرين بأفكارهم وأموالهم وعرقهم لتحقيق الريادة المنشورة. وفي أيدينا العلم والإيمان معاً.

والله الموفق..